



مفوضية الاتحاد الأفريقي



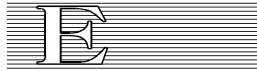
الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الثالث للجنة الخبراء

الاجتماع السابع والعشرون للجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا
29-26 آذار/ مارس 2008

الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا
31 آذار/ مارس - 2 نيسان/ أبريل 2008



Distr.: General
E/ECA/COE/27/9
AU/CAMEF/EXP/9.(III)
Date: 25 February 2008

Arabic
Original: English

الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية

أديس أبابا، إثيوبيا

استعراض إقليمي للحالة المالية والتنمية : توافق آراء مونتيري من
منظور البلدان الأفريقية

نتائج دراسة

المحتويات

ب.....	موجز تنفيذي	
1.....	مقدمة	-1
3.....	خصائص العينة	-2
4.....	استعراض عام للنتائج	-3
7.....	تعبئة الموارد المحلية	
10.....	تعبئة الموارد الدولية	
11.....	التجارة الدولية كمحرك للتنمية	
13.....	التعاون المالي والفني الدولي	
14.....	الديون الخارجية	
16.....	مسائل عامة	
17.....	التحديات والقيود والدروس المستخلصة	-4
18.....	ملاحظات ختامية وطريق المضي قدماً	-5

موجز تنفيذي

لقد مضت خمس سنوات على اعتماد رؤساء الدول والحكومات توافق آراء مونتيري في آذار/مارس 2002 . وعلى الصعيد العالمي، هناك شعور بالقلق إزاء بطء التقدم المحرز في تنفيذ توافق الآراء. انطلاقاً من هذه الخلفية، قامت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا بإجراء دراسة لبلدان المنطقة للوقوف على وجهات نظرها وملاحظات حول خطى التقدم في تحقيق أهداف توافق مونتيري في ستة مجالات رئيسية . وفيما يلي الرسائل الرئيسية المنبثقة عن نتائج الدراسة:

- عموماً، تم إحراز قدر محدود جداً من التقدم في تحقيق توافق آراء مونتيري وإن كان التقدم المحرز في مجال تخفيف عبء الديون كبيراً. غير أن الأداء في مجالي التجارة الدولية وتعبئة الموارد الخارجية والمحلية، كان مخيباً للأمل.
- ومع أن الحكومات الأفريقية تبذل جهوداً في تعبئة الموارد المحلية، ظلت الإدخارات غير كافية مقارنة مع متطلبات الاستثمار. وهناك حاجة إلى تحسين البنية التحتية والإدارة المصرفية وكذلك استغلال إمكانات أسواق رأس المال ومؤسسات المالية الجزئية لتعبئة الموارد.
- وقامت الحكومات الأفريقية بصوغ السياسات التي من شأنها اجتذاب تدفقات رأس المال الخاص ولكن استجابة المستثمرين الأجانب كانت حتى الآن ضئيلة. وقد ازداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنه غير كاف حتى الآن وهو مركز إلى حد كبير في قطاع الموارد الطبيعية للتعجيل بالنمو والتنمية. هناك حاجة إلى مزيد من الدعم من المانحين والمؤسسات الإقليمية والدولية في خلق الظروف المناسبة لاجتذاب مزيد من التدفقات الخاصة.
- وبالرغم من أن الصادرات قد ازدادت في السنوات الأخيرة، يرى المستجيبون أن المانحين لم يحققوا تقدماً يذكر في دعم البلدان الأفريقية في مجال التجارة الدولية. وقد ظلت فرص الوصول إلى الأسواق وقيود العرض حواجز رئيسية أمام تعزيز الصادرات.
- وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا آخذة في الازدياد كما يتجلى ذلك من البيانات والملاحظات التي يبديها صناع السياسة الأفريقيون. بيد أن المانحين لم يسلكوا بعد مسار الوفاء بالتزاماتهم وتنحو تدفقات المعونة الأخيرة إلى التركيز في عدد قليل من البلدان وفي القطاعات الاجتماعية (المعونة الطارئة وتخفيف عبء الديون). وهناك حاجة إلى زيادة مخصصات المعونة للقطاعات المنتجة وكذلك تكثيف الجهود لتحسين فعالية المعونة.
- وحدث انخفاض كبير في عبء الديون الخارجية إلى البلدان الأفريقية نتيجة مبادرات تخفيف عبء الديون الأخيرة. عموماً، هناك حاجة إلى مزيد من تخفيف عبء الديون ويتعين على

الحكومات الأفريقية أن تتوخى الحذر في القيام بالافتراض في المستقبل وذلك حتى تكون لديها نسب ديون يمكن تحملها.

- وبالرغم من أنه كانت هناك محاولات مؤخراً لتحسين إدارة النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، يتعين على المانحين زيادة الجهود لتعزيز صوت البلدان الأفريقية داخل المنظمات الدولية.
- تتمثل التحديات والصعاب الرئيسية في تنفيذ توافق آراء مونتيري في الإدارة السيئة وضعف البنية التحتية ومناخ الاستثمار غير المواتي والتنفيذ غير الكافي لسياسات واستراتيجيات الحكومات الأفريقية وانعدام التملك الوطني للبرامج الإنمائية وانعدام مواءمة المعونة من المانحين وعدم قابلية المعونة للتنبؤ وربط تدفقاتها بشروط وانخفاض فرص الوصول إلى أسواق البلدان متقدمة النمو.
- وللتعجيل بالتقدم، يتعين على الحكومات الأفريقية تحسين البنية التحتية وتطوير القدرات والإدارة وصنع القرار. في الوقت نفسه، يتعين على الشركاء في التنمية التعجيل بمستوى وفعالية المعونة ومواءمة تدفقات المعونة وتحريرها من الشروط وتوفير مزيد من فرص وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق وتكثيف جهود تخفيف عبء الديون والعمل على زيادة صوت الإقليم في المنظمات الدولية.

1- مقدمة

يؤدي تمويل التنمية دوراً حساساً في التعجيل بالنمو والحد من الفقر في إقليم أفريقيا (البنك الدولي 2003؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا 2006). ومن شأنه توفير فرص الوصول إلى موارد الاستثمار في مشاريع التنمية الرئيسية اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. ومن شأنه أيضاً أن يجعل من الممكن للحكومات أن تحصل على الموارد المطلوبة للاستثمارات العامة في البنية التحتية الاجتماعية والعمرائية التي لها آثار إيجابية على جهود الحد من الفقر. مع ذلك، ظل العديد من بلدان الإقليم يواجه تحديات خطيرة في تعبئة الموارد المحلية والدولية للتنمية. وتشمل هذه التحديات طرق اجتذاب تدفقات مستدامة لرأس المال، بما في ذلك التحويلات، وضمان توجيهها إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية وأثر على العمالة، وتحسين تعبئة الموارد المحلية من خلال زيادة الادخار وزيادة إيرادات الضرائب والحد من هروب رأس المال؛ والبحث عن حلول فعالة ومستدامة لأزمات عبء الديون الخارجية التي تواجهها العديد من بلدان الإقليم؛ وزيادة كم المعونة وتحسين فعاليتها والقدرة على استيعابها في البلدان المستفيدة، واستخدام التجارة الدولية كأداة فعالة لتعبئة الموارد .

كان اعتماد توافق آراء مونتيري خلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام 2002 أول محاولة عالمية لمواجهة تحديات تمويل التنمية على نحو شامل، خاصة في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ينادي توافق الآراء بشراكة جديدة بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية تغطي ستة مجالات عمل رئيسية (الأمم المتحدة 2002) :

- تعبئة الموارد المالية المحلية؛
- واجتذاب الموارد المالية الدولية (تدفقات رأس المال الخاص)؛
- وتعزيز التجارة الدولية كمحرك للتنمية؛
- وزيادة التعاون المالي والفني الدولي من أجل التنمية؛
- والتمويل المستدام للديون وتخفيف عبء الديون الخارجية؛
- ومعالجة المسائل العامة.

جددت نتائج العديد من الاجتماعات رفيعة المستوى المنعقدة في عام 2005 تأكيد الالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري، ومن هذه الاجتماعات نتائج مؤتمر القمة العالمي، إعلان قمة غلين إيغلز لمجموعة الثمانية وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وفي قمة غلين إيغلز التزم قادة بلدان مجموعة الثمانية بزيادة إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا، إلى جانب مانحين آخرين، بما قيمته 25 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً بحلول عام 2010. ووعدوا أيضاً بإلغاء 100 في المائة من ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستحقة لصندوق النقد الدولي، المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي. يتم الوفاء بهذه الوعود بإلغاء الديون من خلال المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون.

ركز إعلان باريس اهتمامه على مسألة نوعية المعونة وذلك بتوفير إطار لتقديم وإدارة المعونة بطريقة تتفق مع الهدف النهائي المتمثل في الحد من الفقر في البلدان المستفيدة. يوفر الإعلان مبادئ توجيهية في خمسة مجالات رئيسية: الملكية، التوفيق، المواعمة، الإدارة من أجل تحقيق النتائج، والمساءلة المتبادلة. ويجمل أيضاً إجراءات محددة يتم اتخاذها لتحسين فعالية المعونة بحلول عام 2010 ويجب مراقبة هذه التدابير باستخدام مجموعة من المؤشرات والأهداف.

بالرغم من ضخامة الالتزامات والإعلانات التي صدرت منذ اعتماد توافق آراء مونتيري، هناك شعور بالقلق إزاء إحراز تقدم محدود جداً في الوفاء بهذه الالتزامات ومن ثم تحقيق الأهداف الرئيسية لتوافق الآراء في المجالات الرئيسية الستة. أقر قادة مجموعة الثمانية بمشاعر القلق هذه خلال قمتهم المعقودة في سانت بيتسبورغ في عام 2006 وقمة هاليغندام في عام 2007. كان هذا هو السبب الرئيسي أيضاً وراء قرارهم بدء عمل فريق تقدم أفريقيا في نيسان/أبريل 2007 بهدف العمل مع البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية لضمان الوفاء بالوعود التي تم التعهد بها للإقليم. لقد أدى القلق أيضاً إزاء الوفاء بهذه الوعود بالحكومات الأفريقية إلى أن تكون في مقدمة عملية مراقبة تنفيذ المانحين التزاماتهم من خلال مؤتمر وزاري أفريقي سنوي لتمويل التنمية. وعقد أول مؤتمر في أبوجا، نيجيريا من 20 - 22 أيار/مايو 2006 وثاني مؤتمر في أكرا، غانا يومي 30 - 31 أيار/مايو 2007.

علاوة على ذلك، فقد أدت مشاعر القلق هذه إلى اتخاذ إجراءات على المستوى الدولي. على سبيل المثال، تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بتنظيم "مؤتمر متابعة دولي لتمويل التنمية، من المزمع عقده في الدوحة، قطر في النصف الثاني من عام 2008 بغية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري ومناقشة التحديات وكذلك استخلاص الدروس واستكشاف الخيارات لدفع أجندة تمويل التنمية إلى الأمام.

انطلاقاً من هذه الخلفية، أجرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا دراسة لبلدان الإقليم، بغية ضمان التعبير عن آرائها ومصالحها واهتماماتها وتقديمها إلى المجتمع الدولي بصورة كافية. وتشمل الدراسة ستة مجالات رئيسية لتوافق آراء مونتيري، وتستند إلى مجموعة من الاستبيانات التي أرسلت إلى مختلف الخبراء والمسؤولين الحكوميين في المصارف المركزية ووزارات المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. تلخص هذه الورقة نتائج الدراسة التي أجريت في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل 2007.

إن الدراسة فريدة في أنها أول محاولة شاملة للحصول على وجهات نظر البلدان الأفريقية استناداً إلى استبيانات. كانت التقييمات السابقة للتقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري في أفريقيا تتبني على بيانات ثانوية نشرتها منظمات دولية. بينما يعتبر ذلك مفيداً في تقديم حقائق منظمة، فإن المدركات تختلف في الغالب عن الحقائق وقد يكون للأولى أثر عميق على مواقف وسلوك صناع السياسة. وعليه، من المفيد مقارنة نتائج الدراسة مع ما هو معروف بناء على بيانات الاقتصاد الكلي المنشورة.

2- خصائص العينة

تتكون أفريقيا من مجموعة غير متجانسة من البلدان ففيها بلدان مصدرة للنفط وجزر واقتصادات غير ساحلية وأسواق ناشئة وبلدان تنتمي إلى مجموعة أقل البلدان نمواً واقتصادات ذات دخل أعلى نسبياً : على سبيل المثال ، جنوب أفريقيا وموريشيوس. وعليه، تختلف احتياجات واهتمامات تمويل التنمية من بلد لآخر. ومن ثم، من المهم أن تغطي الدراسة أكبر عدد ممكن من البلدان أو مجموعات البلدان. وإقراراً بهذا الاختلاف، تم إرسال استبيانين إلى كل بلد من البلدان الأفريقية البالغ عددها 53 بلداً: أحدهما إلى المصرف المركزي والثاني إلى وزارة المالية والتخطيط أو الإدارة الحكومية المسؤولة عن مسائل التنمية الاقتصادية. كان الاستبيانان موجهين إلى محافظي المصارف المركزية ووزراء المالية، والتخطيط، والتنمية الاقتصادية في كل بلد وطلب منهما اختيار موظف مناسب لملء الاستبيان.

من بين 106 استبياناً أرسلت إلى صناع السياسة الأفريقيين، تم تلقي الرد على 57 استبياناً فقط، ويمثل ذلك 32 بلداً ويغطي جميع مناطق أفريقيا دون الإقليمية الخمسة فضلاً عن أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان المصدرة للبتترول والاقتصادات الجزرية.¹ وقد تم الحصول على الردود بشرط عدم الكشف عن أسماء وآراء البلدان المنفردة. ولذلك، لم يطلب من المستجيبين في الاستبيان الإشارة إلى بلدانهم. غير أنهم أشاروا إلى ما إذا كانت البلدان من أقل البلدان نمواً أو مصدرة للبتترول أو اقتصادات جزرية أو غير ساحلية. تم تلقي تسعة وعشرين استبياناً (52,7 في المائة) من مديريين كبار، وأربعة عشر (25,5 في المائة) من مديريين من الدرجة المتوسطة وأثنى عشر (21,8 في المائة) من مديريين من درجة منخفضة. جاءت معظم الردود من المصارف المركزية (50,9 في المائة) تتبعها وزارات المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية (40,4 في المائة)² وتم إرسال خمسة ردود فقط من قبل إدارات حكومية أخرى.

ينقسم الاستبيان إلى تسعة أجزاء. يتناول الجزء ألف المسائل العامة المتعلقة بخصائص المستجيبين. وبوجه خاص، يحدد المستوى الإداري للمستجيبين وما إذا كانوا يعملون لدى المصرف المركزي أو وزارة المالية أو أي إدارة حكومية أخرى. وما إذا كانوا ينتمون إلى بلد غير ساحلي أو بلداً من أقل البلدان نمواً أو أي من مجموعة أخرى من البلدان. ويعالج الجزء باء من الاستبيان الانطباعات والآراء العامة لصناع السياسة الأفريقيين عن توافق آراء مونتيري بينما تركز الأجزاء من جيم إلى حاء على الآراء حول المجالات الرئيسية الستة لتوافق الآراء. ويتناول الجزء طاء التحديات والصعاب وطريق المضي قدماً.

¹ يرجى ملاحظة بأن بعض هذه المجموعات متداخلة. على سبيل المثال، بعض البلدان غير الساحلية هي من أقل البلدان نمواً وبعض أقل البلدان نمواً هي من البلدان المصدرة للبتترول.

² بالنسبة للعديد من البلدان ، قامت مؤسسة واحدة فقط باستكمال الاستبيانات، وهذه المؤسسة هي إما المصرف المركزي وأو وزارة المالية.

3- استعراض عام للنتائج

تسعى الدراسة إلى استكشاف وجهات نظر صناع السياسة الأفريقيين بشأن أداء المانحين من حيث الوفاء بالالتزامات العامة التي أعلنت في توافق آراء مونتييري. يقدم الشكل 1 نتائج الدراسة. لقد أشار المستجيبون إلى أن أداء المانحين من حيث الوفاء بالالتزامات الواردة في توافق آراء مونتييري كان، عموماً، متواضعاً، وقيّم 39,6 في المائة أداء المانحين بأنه جيد و 5,7 في المائة فقط بأنه جيد جداً. رأى غالبية المستجيبين (55 في المائة) أن أداء المانحين إما أنه مقبول فقط أو أنه سيئ. بالطبع، ليس المانحون مسؤولين عن جميع جوانب التزامات مونتييري. على سبيل المثال، في مجالات مثل تعبئة الموارد المحلية والخارجية، يتعين على البلدان الأفريقية الاضطلاع بدور رئيسي لضمان النجاح. وبناء على ذلك، سعت الدراسة أيضاً إلى الحصول على آراء صناع السياسة الأفريقيين بشأن أدائهم هم في هذه المجالات وتشكل النتائج موضوع الأقسام الفرعية أدناه :

الشكل 1 - التقييم الشامل لأداء المانحين



تتفق النتائج مع الأدلة التي تستند إلى بيانات الاقتصاد الكلي المنشورة التي تشير إلى أن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات كان متواضعاً (الجدول 1). إن الهدف النهائي لتوافق آراء مونتييري هو تعزيز النمو والحد من الفقر في البلدان الفقيرة. ويبين الجدول 1 أنه وفقاً للبيانات الإجمالية الحديثة، طرأ على الأداء الاقتصادي في إقليم أفريقيا تحسن طفيف منذ اعتماد توافق آراء مونتييري عام 2002. فقد ارتفع متوسط النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي من 3,3 في المائة قبل فترة مونتييري (1998-2001) إلى 4,0 في المائة بعد فترة مونتييري (2002-2005). في عام 2007، كان من المتوقع أن ينمو الإقليم

بمعدل 6,2 في المائة. وطرأت أيضاً تحسينات متواضعة في التضخم الذي هبط من 11,8 في المائة في فترة ما قبل مونتييري إلى 9,25 في المائة بعد فترة مونتييري.

الجدول 1- مؤشرات مختارة للاقتصاد الكلي لأفريقيا (المتوسط)

مؤشر	قبل مونتييري (1998-2001)	بعد مونتييري (2002-2005)
شامل		
النمو الاقتصادي (في المائة)	3,3	4,0
التضخم (في المائة)	11,8	9,2
الموارد المحلية		
الادخار/ الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)	19,0	22,0
الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)	19,7	20,1
الموارد الدولية		
الاستثمار الأجنبي المباشر (بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الحساب الجاري)	11,9	18,1
الاستثمار الأجنبي المباشر/ الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)	2,1	2,4
التجارة		
النمو الحقيقي للصادرات (في المائة)	3,7	4,9
الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)	29,0	33,0
التعاون		
المساعدة الإنمائية الرسمية (بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بالحساب الجاري)	16	28
الديون الخارجية		
الديون (بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)	274,0	293,0
الديون/ الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)	62,0	47,0
مجموع خدمة الديون/ الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)	5,9	4,4

المصادر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2007)؛ البنك الدولي (2007)؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2007 أ).

فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية الستة لتوافق الآراء، تبين النتائج أن هناك قلقاً شديداً من عدم إحراز التقدم في مجال التجارة الدولية كمحرك للتنمية. فقد أشار حوالي 34,6 في المائة من المستجيبين إلى أن هذا المجال شهد أقل قدر من التقدم (الجدول 2). ونوعاً ما، كانت هذه النتيجة مفاجئة نظراً لأن بيانات الاقتصاد الكلي تظهر أنه حدثت زيادة في النمو الحقيقي للصادرات في أفريقيا في فترة ما بعد مونتييري. فضلاً عن

ذلك، فالنسبة بين الصادرات والنواتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من متوسط 29 في المائة في فترة ما قبل مونتيري (1998 - 2001) إلى 33 في المائة في فترة ما بعد مونتيري (2002 - 2005). ومع ذلك، يمكن فهم الردود نظراً للانخفاض الشديد في نصيب أفريقيا من التجارة العالمية والشعور المتزايد بالإحباط لدى البلدان الأفريقية في جولة الدوحة من المحادثات التجارية (Osakwe 2007).

اعتبر المستجيبون مجال تعبئة الموارد الدولية والمحلية على أنه من المجالات التي لم يحرز فيها سوي تقدم محدود. واعتبر 17,3 في المائة منهم أن كلا الأمرين يبعثان على القلق. وكان مجال الديون الخارجية هو المجال الوحيد الذي اعتبر فيه عدد قليل فقط من المستجيبين 4,9 في المائة أنه شهد أقل قدر من التقدم. ويتفق هذا مع بيانات الاقتصاد الكلي الواردة في الجدول 2 الذي يبين أن هناك انخفاضاً كبيراً في نسبة الديون الخارجية مقارنة مع النواتج المحلي الإجمالي في أفريقيا في فترة ما بعد مونتيري.

الجدول 2- المجالات التي أحرز فيها أقل قدر من التقدم في تنفيذ توافق آراء مونتيري			
المجال	العينة الكاملة	أقل البلدان نمواً	البلدان المصدرة للنفط
تعبئة الموارد المحلية	17,3	14,0	7,1
تعبئة الموارد الدولية	17,3	14,0	14,3
التجارة الدولية كمحرك للتنمية	34,6	34,0	42,9
زيادة التعاون المالي والفني الدولي	11,1	16,0	0,0
الديون الخارجية	4,9	4,0	14,3
المسائل العامة	14,8	18,0	21,4
المجموع	100,0	100	100

أبدى المستجيبون من البلدان المصدرة للنفط آراء أقل إيجابية من أقل البلدان نمواً بشأن مدى التقدم المحرز في مجال التجارة الدولية. وأشار حوالي 43 في المائة ممن ينتمون منهم إلى البلدان المصدرة للنفط إلى أنه من المجالات التي شهدت أقل قدر من التقدم مقارنة مع 34 في المائة للعينة الكاملة وأقل البلدان نمواً (الجدول 2). وقد جاء هذا كمفاجأة نظراً لأن الصادرات الرئيسية للبلدان المصدرة للنفط تتمتع بفرص وصول أفضل إلى الأسواق العالمية من أقل البلدان نمواً، وعليه، يتوقع أن تكون آراء المنتمين إليها أكثر إيجابية في هذا المجال من أولئك الذين ينتمون إلى أقل البلدان نمواً.

عندما سئلوا ما هي احتمالات تحقيق أهداف توافق الآراء في بلدانهم بحلول عام 2015، أبدى صناع السياسة الأفريقيون تفاؤلاً يتسم بالحذر. ألمح حوالي 38 في المائة منهم إلى أنه من المرجح هذا نوعاً ما بينما اعتبره 44 في المائة أقل احتمالاً. وبين المجموعتين المتباينتين ارتأى 11,1 في المائة و 5,6 في المائة أنه محتمل جداً أو غير محتمل البتة. وتعكس هذه الردود الشعور العام في الإقليم بأن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد من العمل سواء من قبل البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية لتعزيز فرص تحقيق أهداف كل من توافق الآراء والأهداف الإنمائية للألفية عامة. من المثير للاهتمام، أنه صدرت ردود إيجابية أقل على هذا

السؤال من المستجيبين الذين ينتمون إلى أقل البلدان نموا مقارنة مع العينة الكاملة. إذ أن حوالي 60 في المائة من أقل البلدان نموا رأوا أن هناك احتمالا أقل لتحقيق أهداف توافق الآراء في بلدانهم بحلول عام 2015 مقارنة مع 44 في المائة في العينة الكاملة و 45 في المائة من البلدان المصدرة للنفط.

تم تحقيق قدر محدود جدا من التقدم في تحقيق الأهداف الرئيسية لتوافق آراء مونتيري. وبالرغم من أنه تم إحراز تقدم كبير في مجال الديون الخارجية، كان الأداء في مجال التجارة الدولية وتعبئة الموارد الخارجية والمحلية دون التوقعات.

تعبئة الموارد المحلية

كما ورد في توافق آراء مونتيري، هناك إقرار متزايد بأن أفريقيا تحتاج إلى الاعتماد بصورة أكبر على الموارد المحلية لتمويل تنمية القارة. وتظهر بيانات الاقتصاد الكلي أن المتوسط السنوي لنسبة المدخرات إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع ارتفاعاً طفيفاً من 19 في المائة في فترة ما قبل مونتيري إلى 22 في المائة في فترة ما بعد مونتيري (الجدول 1). وبوضوح، هذه النسبة منخفضة نسبياً مقارنة مع ما لوحظ من اقتصادات سريعة النمو في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي³. وهي منخفضة نسبياً أيضاً مقارنة مع متطلبات الاستثمار للإقليم من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

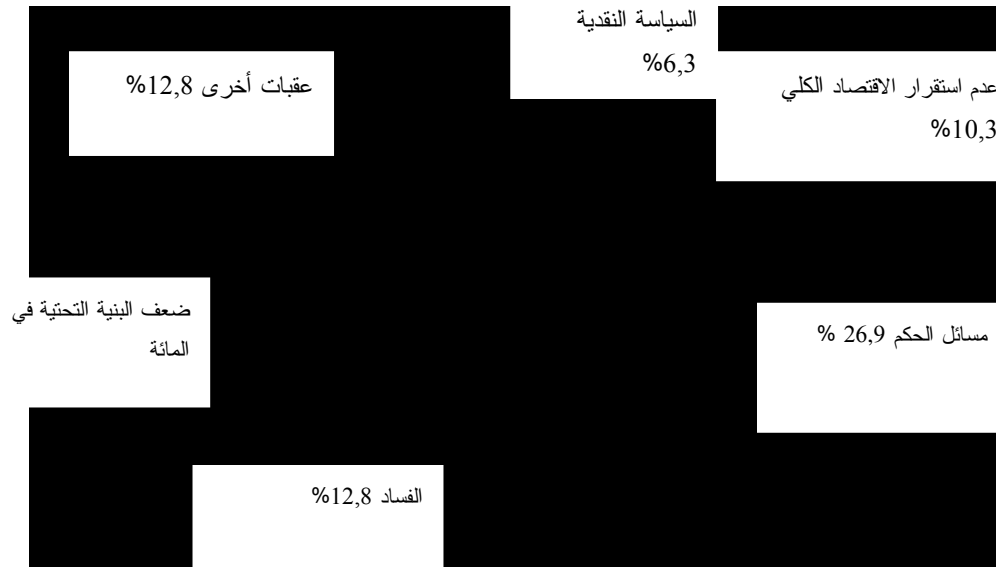
وفقاً للاستبيان، قيم 41 في المائة من المستجيبين أداء بلدانهم في تعبئة المدخرات المحلية بأنه جيد⁴. وأقر حوالي 28 في المائة بأنه مقبول و 25 في المائة بأنه سيئ. ويتفق هذا مع الأدلة التي توفرها بيانات الاقتصاد الكلي بشأن الادخار والتي تقترح أن التقدم المحرز في هذا المجال كان متواضعاً مع ذلك، أشار 58,9 في المائة من المستجيبين إلى أن السياسات الاقتصادية الوطنية كانت داعمة باعتدال ولتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية، مقارنة مع 23,2 في المائة من الذين ذكروا أن هذه السياسات كانت داعمة جداً لها. ارتأى 17,9 في المائة فقط بأن السياسات المحلية كانت غير داعمة. ورأوا أيضاً أن الغالبية العظمى من البلدان (65,4 في المائة) لديها إستراتيجية تنمية وطنية لتعبئة الموارد المحلية وإن كانت 60 في المائة تقريباً أكدت أيضاً أن تنفيذ هذه الإستراتيجية كان إما منخفض المستوى أو منعدماً تماماً.

³ Loayza وآخرون، (2000). مناقشة محددات الادخار في البلدان النامية. أنظر أيضا Aryeetey و Udry (2000).

⁴ لأقل البلدان نموا والبلدان المصدرة للنفط، فإن الأرقام هي 29 في المائة و 54,5 في المائة على التوالي. قد وضع الرد الإيجابي الساحق من البلدان المصدرة للنفط الزيادات الأخيرة في أسعار النفط التي أدت إلى ازدهار في المدخرات العامة ومن ثم في المدخرات المحلية. (صندوق النقد الدولي 2007).

كشفت الدراسة عن أن معظم المستجيبين شعروا بأن مستوى الادخار المحلي مقارنة مع متطلبات الاستثمار في بلدانهم كان إما منخفضاً (57,1 في المائة) أو منخفضاً جداً (6,1 في المائة). ويتفق هذا مع الاتجاهات الواردة في الجدول 1 الذي يبين أن المدخرات في أفريقيا قد ازدادت هامشياً فقط وظلت غير كافية لسد احتياجات التمويل في القارة. وكما يظهر الشكل 2، أبرز صناعات السياسة الأفريقيون الذين ردوا على الاستبيان أن هناك عدداً من العقبات التي تعترض تعبئة الموارد المحلية. وتتمثل أكبر عقبة في ضعف البنية التحتية المالية (30,8 في المائة) وتأتي بعده مسائل الحكم (26,9 في المائة) والفساد (12,8 في المائة)⁵. ومما يثير الاهتمام، أنه بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، فإن أكبر عقبة تتمثل في مسائل الحكم (33 في المائة) ثم ضعف البنية التحتية (26 في المائة). وليس من المفاجئ أن المستجيبين في العينة الكاملة وأقل البلدان نمواً أيضاً حددوا ضعف البنية التحتية كأكبر عقبة نظراً لندرة أو انعدام المؤسسات والخدمات المالية على نطاق واسع في المناطق الريفية حيث تقطن شريحة كبيرة من السكان. ومع أن المصارف تسيطر على النظم المالية في البلدان الأفريقية، فهي لا تبدى رغبة في إنشاء الفروع في المناطق الريفية وعليه، ليست قادرة على أداء دور فعال في تعبئة المدخرات الريفية.

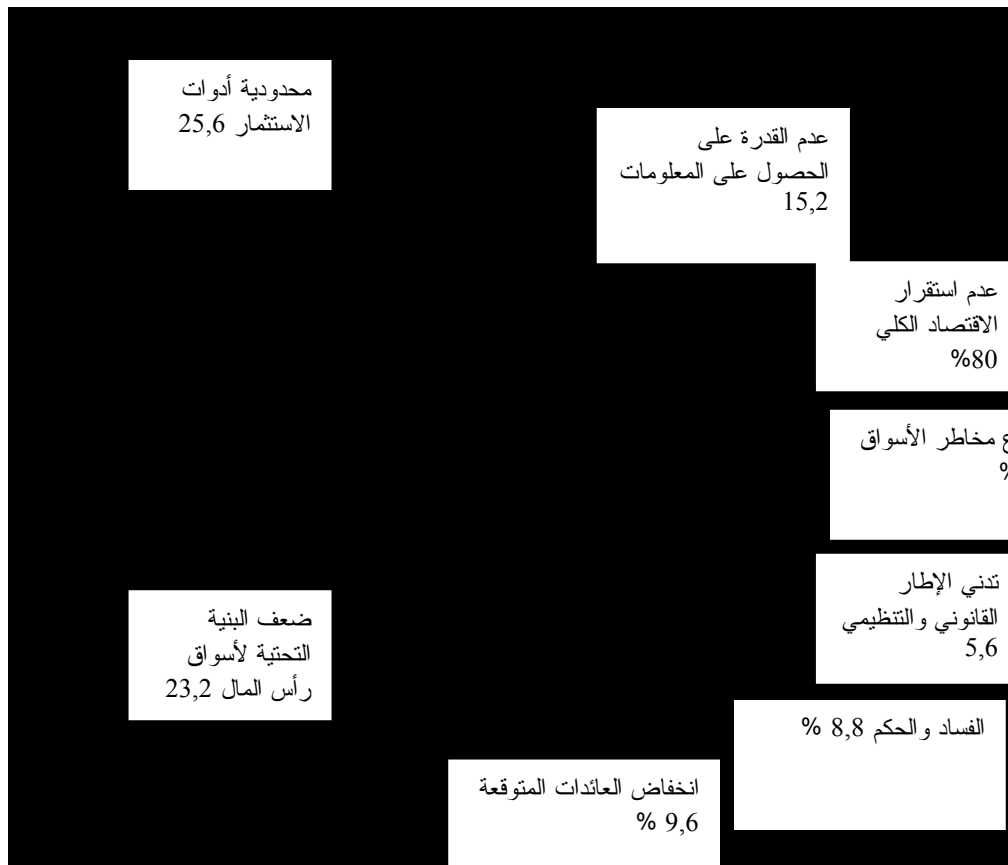
الشكل رقم 2- العقبات التي تعترض تعبئة الموارد المحلية



⁵ تشير البنية التحتية المالية إلى مجموعة القواعد والمؤسسات والنظم التي يقوم العملاء في إطارها بمعاملاتهم المالية (انظر Bossone، وآخرين، 2003).

بالنسبة لدور النظام المصرفي المحلي في تعبئة المدخرات، أشار 73,5 في المائة من المستجيبين بصورة ساحقة إلى أنه فعال جزئياً فقط أو غير فعال إطلاقاً. ومن شأن إصلاح القطاع المصرفي لتحسين كفاءته وزيادة فرص وصول الأسر المعيشية الريفية إلى الخدمات المالية أن يؤدي دوراً رئيسياً في زيادة المدخرات المحلية في الإقليم. ويمكن أن تؤدي أسواق رأس المال أيضاً دوراً مهماً في هذا الشأن فهي تجعل من الممكن تخصيص الموارد بكفاءة وتعبئة رأس المال المحلي والأجنبي وتسهيل جهود الخصخصة. مع ذلك، لم تستطع البلدان الأفريقية استغلال إمكانات أسواق رأس المال هذه لتعبئة الموارد والوساطة المالية .

الشكل رقم 3- العقبات أمام استخدام أسواق رأس المال لتعبئة الادخار



من الواضح أن تنمية أسواق رأس المال تتطلب بناء المؤسسات وتطوير أدوات جديدة وإنشاء وتحسين الأطر القانونية والتنظيمية. يبين الشكل 3 أن العقبات الرئيسية التي تعترض عملية تعبئة المدخرات من خلال تنمية أسواق رأس المال تتمثل في محدودية أدوات الاستثمار، وضعف البنية التحتية لأسواق رأس المال، وعدم القدرة على الحصول على المعلومات. ويتعين على الحكومات الأفريقية أن تبذل مزيداً من الجهود المتضافرة للتغلب على هذه العقبات التي تعرقل تنمية أسواق رأس المال في الإقليم. وعليها أيضاً أن تعزز استقرار الاقتصاد الكلي وتهيئ مناخ استثمار موات وحوافز للقطاع الخاص كي يزيد المعاملات مع

أسواق رأس المال. إن عدم اليقين في الاقتصاد الكلي يعرقل أنشطة أسواق رأس المال ويشجع هروب رأس المال.

بالرغم من أن الحكومات تبذل جهوداً لتعبئة الموارد المحلية، ظلت المدخرات في البلدان الأفريقية غير كافية نسبياً مقارنة مع متطلبات الاستثمار لديها. وهناك حاجة لتحسين بنيتها التحتية المصرفية وحوكمتها وكذلك استغلال إمكانات أسواق رأس المال ومؤسسات التمويل بالغة الصغر من أجل تعبئة الموارد

تعبئة الموارد الدولية

يشدد توافق آراء مونتيري على أهمية مساهمة الموارد الدولية وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا جنوب الصحراء منخفض بالمقارنة مع سائر البلدان النامية. وهو مركز أيضاً في عدد قليل من البلدان ويستهدف إلى حد كبير قطاع الموارد الطبيعية. ومن المشجع أن بيانات الاقتصاد الكلي تبين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقليم في السنوات الأخيرة كانت تنمو بقوة استجابة ليس فقط لارتفاع أسعار السلع ولكن أيضاً نظراً لتحسين استقرار الاقتصاد الكلي. ازداد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا من متوسط 11,9 بليون من دولارات الولايات المتحدة في فترة ما قبل مونتيري إلى 18,1 بليون من دولارات الولايات المتحدة في فترة ما بعد مونتيري. حسب هذا الاتجاه إلى زيادة الاستثمار في القارة، ألمح كثير من صناع السياسة الأفريقيين في العينة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تحسن على مدى السنوات الخمس الماضية. اتفق 17,3 في المائة مع هذه المقولة بشدة واتفق معها 46,2 في المائة نوعاً ما.

في الوقت نفسه، ذكر معظم المستجيبين أن المانحين أحرزوا قدراً أقل من التقدم في تعبئة الموارد الدولية للتنمية في الإقليم، حيث تقيم 51,9 في المائة و20,4 في المائة منهم التقدم المحرز على أنه مقبول أو سيء على التوالي⁶. غير أن الصعوبة في ربط أداء المانحين بتدفقات رأس المال الخاص تتمثل في أن هذه التدفقات تستطيع فقط أن تؤدي دوراً غير مباشر، على سبيل المثال، من خلال بناء القدرات البشرية والمساعدة في إقامة البنية التحتية ونشر المعلومات عن فرص الاستثمار المتاحة. إن الإجراءات الحكومية المحلية التي تؤثر على مناخ الاستثمار هي من أهم عوامل النجاح في هذا المجال من مجالات توافق آراء مونتيري. وتشير النتائج أيضاً إلى أن الأغلبية الساحقة من البلدان (67,9 في المائة) لديها إطار/إستراتيجية وطنية لاجتذاب تدفقات رأس المال مثل الاستثمار الأجنبي المباشر.

⁶ كانت الردود من البلدان المصدرة للنظمت مختلفة تماماً من الردود من العينة الكاملة. رأى حوالي 90 في المائة من المستجيبين أن أداء المانحين مقبول مقارنة مع 51 في المائة من العينة الكاملة وأقل البلدان نمواً.

وبوجه خاص، كشفت الردود على الاستبيانات إلى أن التغييرات في توفير البنية التحتية المادية، وهي محرك رئيسي للنمو الاقتصادي، كانت إما متواضعة 46,3 في المائة من الردود أو غير ذات بال (42,6 في المائة). وفضلاً عن ذلك، شعر المستجيبون أن الدعم من المؤسسات الإقليمية والدولية للمساعدة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر للبنية التحتية ومجالات الأولوية الأخرى كان متواضعا (55,6 في المائة) أو غير ذي بال (31,5 في المائة). بالمقارنة مع الرأي القائل بعدم كفاية دعم المانحين، تقيّم السياسات الحكومية المتبعة لاجتذاب تدفقات رأس المال الخاص على أنها في الغالب جيدة جدا (20,4 في المائة) او جيدة (55,6 في المائة).

لدى الحكومات الأفريقية سياسات لاجتذاب تدفقات رأس المال الخاص، ولكن الاستجابة من المستثمرين الأجانب كانت غير مشجعة حتى الآن. لقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها لا تزال غير كافية وهي مركزة في قطاع الموارد الطبيعية للمساعدة في التعجيل بالنمو والتنمية الاقتصادية. هناك حاجة إلى دعم المانحين وكذلك المؤسسات الإقليمية والدولية لاجتذاب المزيد من تدفقات رأس المال الخاص.

التجارة الدولية كمحرك للتنمية

إن الدور الحفاز الذي تستطيع التجارة أن تؤديه في التعجيل بالنمو والتنمية الاقتصادية مسلم به على نطاق واسع (مكولوخ، وآخرون، 2001). ظل موقف تجارة أفريقيا هامشيا كما يدل على ذلك كون نصيب أفريقيا من صادرات السلع العالمية وصل إلى 2,8 في المائة ونصيبها من صادرات الخدمات العالمية إلى 2,4 في المائة حسب مصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد 2007). مع ذلك ونتيجة لزيادة أسعار السلع الأساسية، تنمو الصادرات الآن بصورة أقوى في الإقليم. والتحدي أمام البلدان الأفريقية هو كيف يمكن استدامة هذه الزيادة في الصادرات واستغلال إمكانات التجارة من أجل النمو والحد من الفقر. في هذا الصدد، للبلدان الأفريقية مصلحة كبيرة في اختتام جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، التي لم توفر المكاسب الموعودة حتى الآن في مجالات رئيسية مثل مسائل فرص الوصول إلى الأسواق الزراعية ومسائل التنمية.

مقارنة مع المجالات الأخرى لتوافق آراء مونتييري، تشير نتائج الدراسة إلى أن أداء المانحين في مجال التجارة الدولية لم يكن إيجابياً، حيث ذكر 77,3 في المائة أن التقدم المحرز إما مقبول وإما سيئ (انظر الشكل 6). وألمح أغلبية صناع السياسة الأفريقيين الذين ردوا على الاستبيان أن درجة الوصول إلى أسواق الصادرات بالبلدان متقدمة النمو غير كافية مقيمين فرص الوصول على أنها مقبولة (38,5 في المائة) أو سيئة (34,6 في المائة). إن هذه الملاحظات سلبية بالرغم من الزيادة في النمو الحقيقي للصادرات في فترة ما بعد اعتماد توافق آراء مونتييري، كما يبين الجدول 1. وكما تم إيضاحه من قبل، فإن انخفاض نصيب أفريقيا من التجارة العالمية وعدم إحراز تقدم كبير في اختتام جولة الدوحة مسؤولان جزئياً عن هذه

الردود. علاوة على ذلك، ومع أنه كانت هناك زيادة في الصادرات من الإقليم، كان هذا مدفوعاً بزيادة الطلب على السلع الأساسية من الاقتصاديين الناشئين للصين والهند. ولذا، فليس من الواضح ما إذا كان يمكن استدامة هذه الزيادة في الصادرات. ويزيد الاعتماد المفرط على السلع الأساسية من تعرض الإقليم للصدمات الخارجية مع ما لذلك من عواقب على استقرار الاقتصاد الكلي (Dupasquier و Osakwe 2007 أ)

الشكل 4- الحواجز أمام تعزيز الصادرات والتنمية



يبين الشكل 4 معظم الحواجز الهامة أمام تعزيز الصادرات كما أشار إليها من ردوا على الاستبيان. ويدل هذا على أن فرص الوصول إلى الأسواق وقيود العرض كما تصورهما صناع السياسة الأفريقيون هما أكبر الحواجز أمام الاشتراك في التجارة الدولية. بالنسبة لحواجز السياسة غير التجارية التي تواجهها البلدان، شدد المستجيبون بوضوح على مشكلة تردى البنية التحتية (43,5 في المائة من الردود) ثم قيود جانب العرض (35,5 في المائة) وكون بلد ما غير ساحلي (16,1 في المائة). أشارت 4,8 في المائة من الردود إلى عدم كفاءة الموانئ كحاجز خطير أمام التجارة. وفيما يختص بالسياسات الحكومية، اتفق 17,3 في المائة من المستجيبين على افتراض أن سياسة التجارة قد تم إدماجها بنجاح في استراتيجيات التنمية الوطنية بينما اتفق 36,5 في المائة نوعاً ما مع هذا الافتراض.

مع أن الصادرات ازدادت في السنوات الأخيرة، يعتقد المستجيبون أن المانحين لم يحرزوا تقدماً يذكر في دعم البلدان الأفريقية في مجال التجارة. والحواجز الرئيسية أمام تعزيز التجارة تتمثل في فرص الوصول إلى الأسواق وقيود العرض.

التعاون المالي والفني الدولي

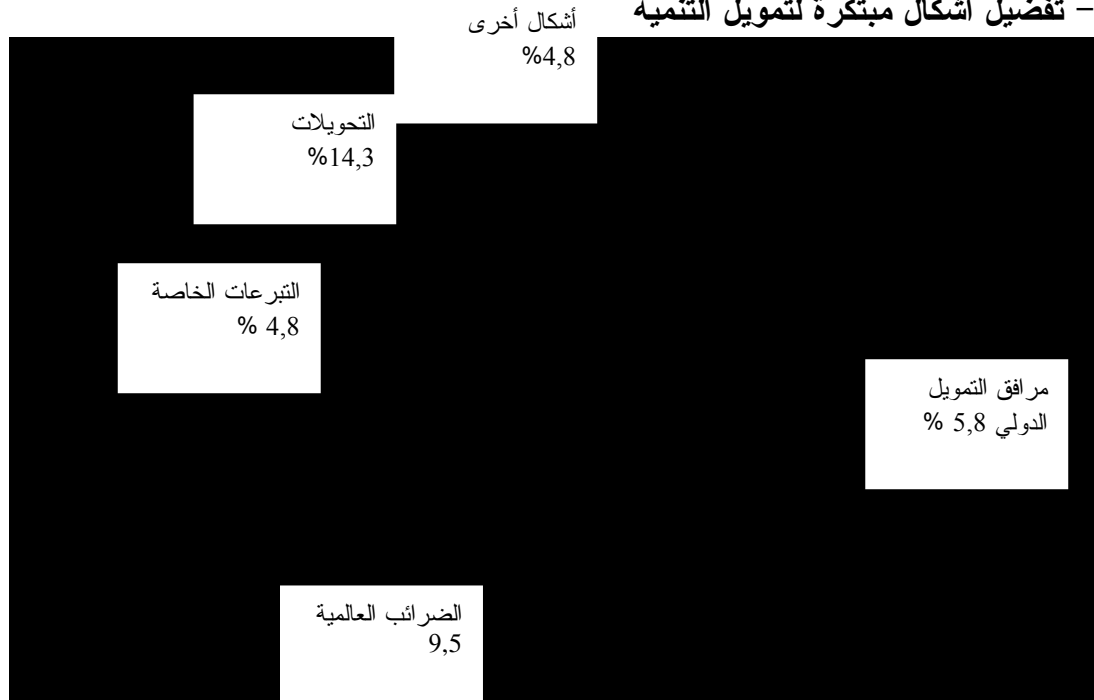
ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مصدراً حيوياً لموارد البلدان الأفريقية، وخاصة تلك التي لا تتوفر لديها القدرة على اجتذاب تدفقات رأس المال الخاص مثل تلك التي تخرج على التو من صراع (البنك الدولي 2002). نتيجة للالتزامات الأخيرة وزيادة التعامل مع القارة، ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا في السنوات الأخيرة لتصل إلى ما متوسطه 28 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة 2002 - 2005 (الجدول 1). وجنباً إلى جنب مع زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، أحرز أيضاً بعض التقدم في فعالية المعونة.

مع ذلك، أشار المجيبون على الاستقصاء إلى أن أداء المانحين في مجال التعاون المالي والفني الدولي كان أفضل من التعاون في مجالات أخرى من توافق آراء مونتيري مثل التجارة، غير أنهم اختلفوا بين تقييمه على أنه جيد (40,4 في المائة) أو مقبول (42,3 في المائة) (انظر الشكل رقم 6). إضافة إلى ذلك، يرى 66,1 في المائة منهم أن أداء المانحين في الوفاء بالتزاماتهم بكمية المعونة كان إما مقبولاً وإما سيئاً. فضلاً عن ذلك، هناك شعور بالقلق من أن تدفقات المعونة الأخيرة تنحو إلى أن تتركز في عدد قليل من البلدان وأن المساعدة في حالات الطوارئ وتخفيف عبء الديون الخارجية مسؤولان عن نسبة كبيرة من تدفقات المعونة.

مقابل ذلك، تبين نتائج الدراسة أن صناع السياسة الأفريقيين يتصورون أنه قد تم إحراز مزيد من التقدم في كفاءة المعونة والحد من نسبة المعونة المشروطة. أبلغ أكثر من 62 في المائة من المستجيبين أنهم يتفقون نوعاً ما أو بشدة مع مقولة أن كفاءة المعونة قد تحسنت. وبالمثل، فإن 75,5 في المائة منهم اتفقوا نوعاً ما مع افتراض أنه كان هناك انخفاض ملحوظ في نسبة المعونة المشروطة. فدرجات التقييم أعلى كثيراً من تلك التي انبثقت عن تقييم عالمي حديث لإعلان باريس (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2007 ب). واختلف المستجيبون اختلافاً كبيراً بصدد مقولة إن ما يقوم به المانحون من عمل أصبح أكثر اتساقاً وشفافية وفعالية بصفة عامة، فأشار 48,1 في المائة إلى أنهم يتفقون نوعاً ما مع هذه المقولة في حين أعرب 40,4 في المائة عن عدم موافقتهم عليها نوعاً ما. وفي الوقت نفسه، اتفق 64,1 في المائة بقوة أو نوعاً ما مع افتراض أن نسبة المعونة تتفق مع أولويات التنمية الوطنية.

بالنسبة لإنشاء أشكال تمويل أكثر ابتكاراً للبلدان الأفريقية، كشفت الدراسة النقاب عن أن معظم الذين ردوا (50,8 في المائة) قد أبدوا خلق مرفق تمويل دولي جديد، على أن يتبع ذلك إصدار حق سحب خاص يركز على التنمية (15,9 في المائة) وتعبئة مزيد من التحويلات (14,3 في المائة). يتضمن الشكل 5 النتائج. ويتجلى التأييد العام لهذا الشكل من التمويل في البلدان متقدمة النمو أو النامية على حد سواء في تفضيل المستجيبين لفكرة إنشاء مرفق دولي للتمويل.

الشكل 5- تفضيل أشكال مبتكرة لتمويل التنمية



إن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في الازدياد كما تدل على ذلك بيانات وملاحظات صناع السياسة الأفريقيين. غير أن المانحين لم يسلكوا حتى الآن مسار الوفاء بالتزاماتهم بينما كانت تدفقات المعونة الأخيرة تنحو إلى أن تتركز في عدد قليل من البلدان والقطاعات الاجتماعية (المعونة في حالات الطوارئ وتخفيف عبء الديون). هناك حاجة إلى زيادة تخصيص الموارد للقطاعات المنتجة وتكثيف الجهود أيضا لتحسين فعالية المعونة.

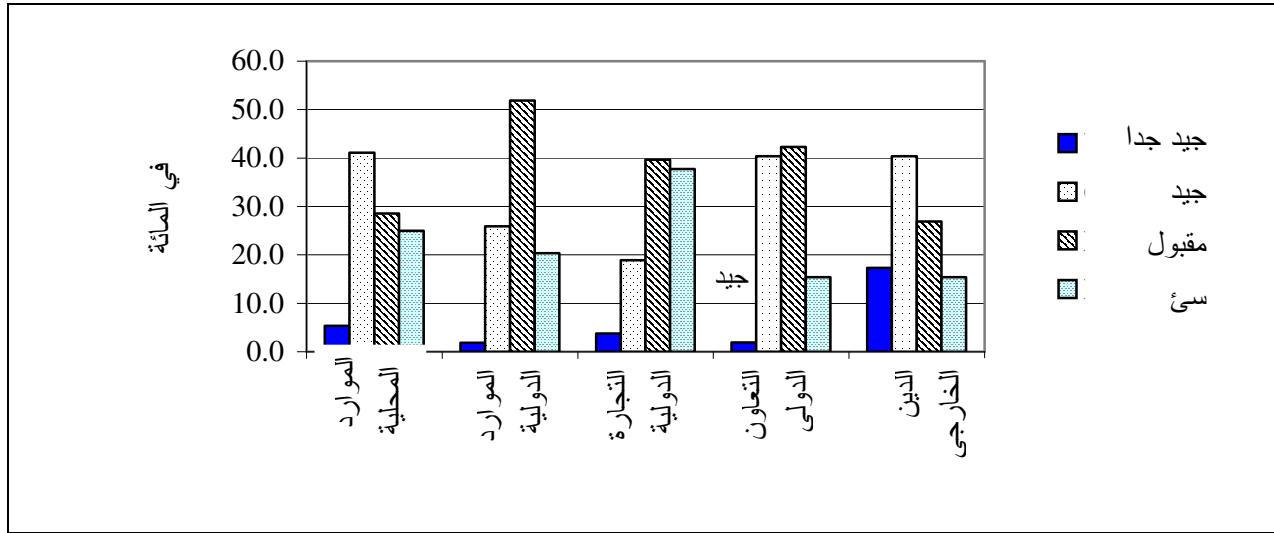
الديون الخارجية

اضطرت معظم البلدان الأفريقية، وهي تواجه فجوة تمويل مستمرة ، إلى الاقتراض من مقرضين ثنائيين ومتعددي الأطراف على مدى عدة عقود. وعليه، تراكمت على هذه البلدان أرصدة كبيرة من الديون التي تجد صعوبة في خدمتها. وتعرقل مشاكل الديون الخارجية الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية وتؤدي إلى الحد من الاستثمار مع ما لذلك من آثار قاسية على النمو الاقتصادي والحد من الفقر (انظر 1988 Krugman و Birdsall و Williamson 2002). استجابة لهذا الوضع، قام المقرضون بالتعجيل بجهود تخفيف عبء الديون في السنوات الأخيرة برعاية مشروع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. ونتيجة لمبادرات تخفيف عبء الديون هاتين، هبطت نسبة الديون إلى الناتج

المحلي الإجمالي في أفريقيا من متوسط 62 في المائة في فترة ما قبل مونتيري إلى 47 في المائة في فترة ما بعد مونتيري.⁷

وفقاً للأثر الإيجابي لهاتين المبادرتين من منظور بيانات الاقتصاد الكلي، أوضح المستجيبون أن أداء المانحين في مجال تخفيف عبء الديون كان أقوى منه في المجالات الأخرى مع ذكر 17,3 في المائة منهم أن هذا الأداء كان جيد جداً و 40,4 في المائة أنه جيد (انظر الشكل 6). وعلاوة على ذلك، وافق 24,5 في المائة منهم بقوة و 52,8 في المائة منهم نوعاً ما على مقولة أنه تم إحراز تقدم كبير في تخفيف عبء الديون الخارجية للبلدان الأفريقية. ويعتقد نحو 70,6 في المائة ممن ردوا على الاستبيان أن وضع الديون الخارجية في بلدانهم أصبح محتملاً. ومن الواضح أن هذه الملاحظات تعكس أثر وإدراك تخفيف عبء الديون التي تم توفيرها مؤخراً من خلال مشروع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والمبادرات الثنائية.

الشكل 6- تقييم الأداء في مجالات مختارة من توافق آراء مونتيري

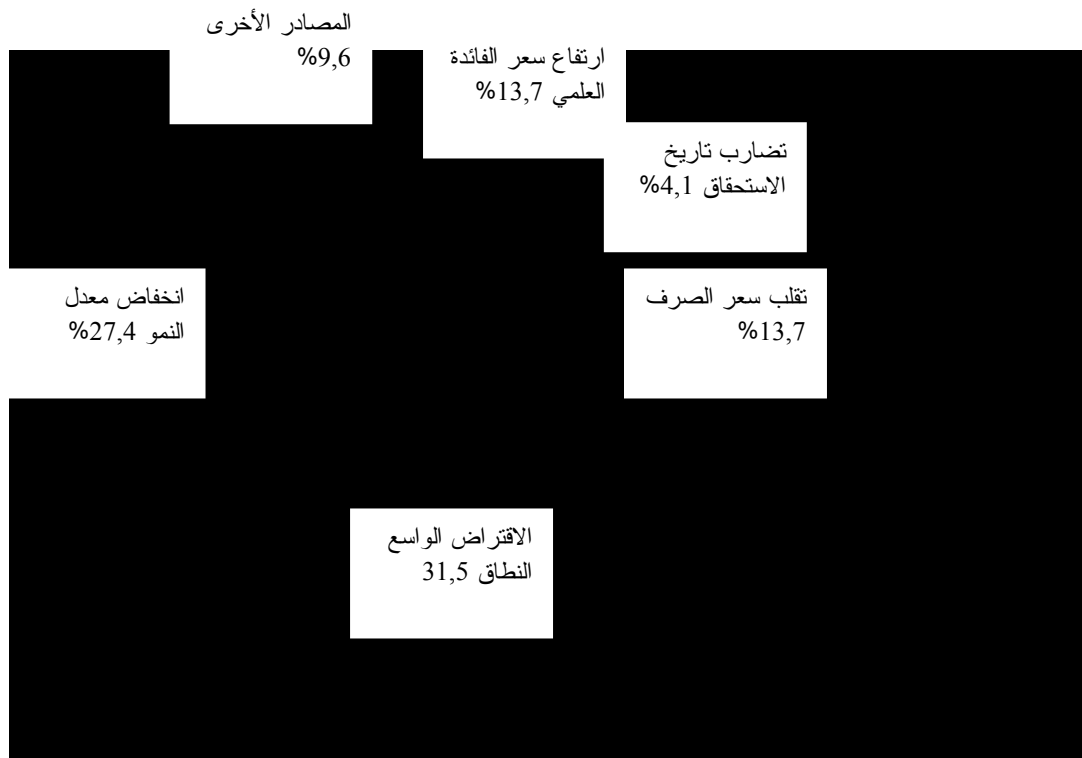


غير أن هناك شعوراً بالحذر بين صناع السياسة الأفريقيين مع اعتقاد أغليبيتهم العظمى (64,8 في المائة) أن مبادرة تخفيف عبء الديون هاتين من المرجح فقط أن تؤدي إلى حل مشكلة الديون في أفريقيا إلى حد ما، واعتقاد 11,3 في المائة أن ذلك ليس من المرجح حدوثه. وتكشف نتائج الدراسة أيضاً طريقة تصور المستجيبين لمصدر مشكلة الديون في بلدانهم. وكما ورد في الشكل 7، فالمصدر الذي تكثر الإشارة إليه هو الاقتراض واسع النطاق يليه انخفاض معدل النمو ثم ارتفاع سعر الفائدة وتقلب سعر الصرف. ولدى

⁷ بالرغم من شعبية تخفيف عبء الديون، لدى بعض الكتاب آراء موضع خلاف بأنه ليس من المرجح أن يحفز الاستثمار والنمو في أشد بلدان العالم فقراً لأنها لا تعاني حقاً من وطأة الدين (Henry و Arslanap2006).

المستجيبين من أقل البلدان نمواً آراء مختلفة بشأن هذه المسألة. إذ يرى حوالي 35,6 في المائة من هؤلاء المستجيبين أن المصدر الرئيسي لمشكلة ديونهم الخارجية هو انخفاض النمو الاقتصادي يليه الاقتراض على نطاق واسع (26,7 في المائة). ومن المعروف جيداً أن لمعدل النمو الاقتصادي أثراً خطيراً على قدرة البلد على الحفاظ على نسب ديون يمكن تحملها. والأهم هو أنه إذا كان لبلد ما معدل نمو متواصل أعلى من معدل نمو ديونه، يمكنه أن يخرج من مشكلة الديون.

الشكل 7- مصادر الديون الخارجية للبلدان الأفريقية



حدث انخفاض كبير في عبء الديون الخارجية للبلدان الأفريقية نتيجة مبادرتي تخفيف عبء الديون مؤخراً. عموماً، يجب توفير مزيد من تخفيف عبء الديون وعلى الحكومات أن تتوخى بالحذر في الاقتراض لضمان أن تظل ديون البلدان الأفريقية قابلة للتحمل.

مسائل عامة

بالإضافة إلى المجالات المحددة التي أثرت أعلاه، أقر توافق آراء مونتيري بأهمية تعزيز تلاحم وإدارة واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية. وفي السنوات الأخيرة، أُجري عدد من الحوارات

متعددة الأطراف بشأن هذه المسائل العامة لتحسين هيكل إدارة المؤسسات المالية الدولية ولتوضيح دور التمويل الرسمي للأسواق الناشئة.

بالنسبة لهذا المجال من توافق الآراء، تدل نتائج الدراسة على أن معظم المستجيبين يختلفون نوعاً ما (56,6 في المائة) مع فكرة أن هياكل الإدارة الحالية للمؤسسات المالية تسمح بالمشاركة الفعالة للبلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي. كانت الردود من أقل البلدان نمواً أقل إيجابية حيث اختلف 66 في المائة نوعاً ما مع المسألة. ومع ذلك، قِيم معظم المستجيبين الجهود الأخرى لتعزيز تلاحم واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية بأنها مرضية نوعاً ما (52,8 في المائة) أو مرضية (24,5 في المائة). قد يعكس هذا الإقرار بأن منظمة التجارة العالمية بذلت جهوداً مضنية لتعزيز مشاركة البلدان الأفريقية في صنع القرار. وقد يعكس أيضاً تقدير المناقشات التي تجري داخل عدد من المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) حول كيفية تحقيق مزيد من إشراك البلدان الفقيرة في عملياتها لصنع القرار.

مع أنه بُذلت مؤخراً محاولات لتحسين إدارة الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية، يعتقد المستجيبون أنه يتعين على المانحين زيادة الجهود لتحسين مشاركة البلدان الأفريقية في أجهزة صنع القرار بالمنظمات الدولية.

4- التحديات والقيود والدروس المستخلصة

سعت الدراسة أيضاً إلى تحديد تصور صناع السياسة الأفريقيين للتحديات والقيود التي تعترض تنفيذ توافق آراء موننتيري. وعلى المستوى الوطني، أبرز المستجيبون عدة مسائل يجب معالجتها. وذكر عدد كبير من المستجيبين أن سوء الحوكمة، والفساد وعدم وجود مؤسسات ذات مصداقية، تحديات يجب معالجتها لتحقيق أهداف توافق آراء موننتيري في الإقليم. كما أن ضعف الحوكمة والمؤسسات يجعلان من الصعب تعبئة الموارد المحلية ويزيد أيضاً من إضافة نسب مخاطرة على مدفوعات البلد مما يضعف الجهود الرامية إلى تعبئة موارد خارجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انعدام الأمن يخلق عدم القدرة على إنفاذ القوانين ويجعل من العسير على الشركات أن تستمر وتمارس عملها في الإقليم. وعليه، هناك حاجة إلى تحسين مناخ الاستثمار ووضع سياسات وإستراتيجيات تحسن القدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة الموارد المحلية.

وذكر العديد من المستجيبين أن ضعف البنية التحتية والأنواع الأخرى من قيود جانب العرض هي من التحديات والقيود التي تعترض تعزيز الصادرات والتجارة. وتتفاقم هذه المشاكل جراء انعدام القدرة الفعالة على التفاوض مما يجعل من العسير على البلدان الأفريقية أن تدافع عن مصالحها وتزيد من مشاركتها في النظام التجاري الدولي. تم تحديد تحول البلدان الأفريقية أيضاً من منتجة للسلع الأساسية إلى

مصدرة للمنتجات الحيوية كتحد وقيد رئيسي أمام تحقيق الهدف النهائي لتوافق آراء مونتيري المتمثل في الحد من الفقر من خلال تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

تتمثل إحدى نتائج الدراسة التي تثير الاهتمام جداً في أن البلدان ذات الدخل المتوسط في الإقليم شعرت أنها تواجه صعوبة أكبر في الحصول على المعونة والأشكال الأخرى من المساعدة الإنمائية بالنسبة للبلدان الأخرى في الإقليم. وأعربت أقل البلدان نمواً والاقتصادات الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية أيضاً عن الرأي القائل أن ظروفها الاقتصادية الخاصة وسرعة تأثرها بالصدمات الخارجية يشكلان عقبة كأداء تعترض تحقيقها لأهداف توافق آراء مونتيري. ومن العقبات التي حددها عدد من المستجيبين أيضاً عدم التملك الوطني للاستراتيجيات الإنمائية. وهناك شعور بالقلق من أن الشركاء في التنمية لهم نفوذ مفرط في تحديد استراتيجيات التنمية الوطنية وأن هذا يكبح قدرة البلد على تحديد أولوياته بنفسه. وقد تم تحديد تعبئة الدعم من الجمهور الأوسع ومن أصحاب المصالح الرئيسيين أيضاً كأحد التحديات .

فيما يتعلق بالمانحين، فإن إحدى المسائل التي أثارها المستجيبون تتمثل في انخفاض مستوى المعونة وعدم القدرة على التنبؤ بها، مما يجعل من العسير للغاية على البلدان الأفريقية تمويل مشاريع التنمية الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على الحد من الفقر. من شأن القدرة على التنبؤ بتدفقات المعونة أن تسمح للحكومات بأن تكون لديها تقديرات أفضل لتدفقات الموارد وبالتالي اتخاذ خيارات وقرارات سياسية أفضل. يضاف إلى هذا انعدام توفيق وتنسيق ومواءمة المعونة، وكذلك بطء التقدم المحرز في تخفيض نسبة المعونة المشروطة.

ويشكل استمرار وجود الحواجز التي تحول دون وصول البلدان الأفريقية إلى أسواق البلدان متقدمة النمو مصدر قلق وتحد رئيسي للإقليم. لقد ألمح كثير من المستجيبين إلى أن هذه السياسة الحمائية قد حالت دون استغلال المكاسب المحتملة من النظام التجاري متعدد الأطراف. كما أن تعزيز دعم المانحين لتنمية القدرات التجارية لتمكين البلدان من تحقيق المزيد من المكاسب من النظام التجاري هو الآخر من التحديات المهمة أمام البلدان الأفريقية (2007 ب Dupasquier و Osakwe).

5- ملاحظات ختامية وطريق المضي قدماً

عموماً، تقترح الدراسة الخاصة بصناع السياسة الأفريقيين أنه قد تم إحراز قدر محدود من التقدم في تنفيذ وتحقيق أهداف توافق آراء مونتيري. وتشير النتائج أيضاً إلى أنه يتعين على كل من البلدان الأفريقية والمانحين بذل جهود كبيرة لتعبئة الموارد الضرورية لتحقيق التنمية في الإقليم. على المستوى الدولي، شدد المستجيبون على ضرورة قيام المانحين بما يلي:

- زيادة كمية المعونة المقدمة إلى الإقليم كما تم الوعد بذلك في توافق آراء مونتيري وإعلان مؤتمر قمة غلين أيجلز لمجموعة الثمانية. إن التأكد من عدم تركيز زيادات المعونة في المستقبل في عدد قليل من البلدان والقطاعات هو أيضاً من المجالات الهامة التي يجب أن يتخذ المانحون إجراءات بشأنها؛
 - وتحسين فعالية المعونة من خلال تقليل استخدام المعونة المشروطة وتخفيض نسبتها وزيادة وتنسيق ومواءمة المعونة؛
 - وتوفير مزيد من فرص وصول الصادرات الأفريقية إلى أسواق البلدان متقدمة النمو؛
 - وبناء قدرة البلدان الأفريقية، مع استخدام الخبرة المحلية أيضاً في برامج المساعدة الفنية لتعزيز نقل المهارات؛
 - وتقليل المدة التي يستغرقها انتقال البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستحقة من مرحلة اتخاذ القرار إلى مرحلة الإنجاز وكذلك توسيع تغطية برامج تخفيف عبء الديون الحالية لتشمل بلداناً أخرى إلى جانب البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. شدد المستجيبون على ضرورة قيام المانحين بإيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة الديون المحلية؛
 - وتحسين مشاركة البلدان الأفريقية في عمليات صنع القرار بالمنظمات الدولية؛
- ومن الواضح أن للحكومات الأفريقية أيضاً دوراً حيوياً تؤديه في تحقيق أهداف توافق آراء مونتيري. وفي هذا الصدد، يرى المستجيبون أنه على المستوى الوطني، يجب اتخاذ الإجراءات التالية لتحقيق النجاح في دفع أجندة مونتيري إلى الأمام.
- تحسين نوعية البنية التحتية لتقليل تكلفة المعاملات؛
 - وتحسين قدرة أفريقيا على المنافسة وتنوع اقتصاداتها لتقليل تأثيرها بالصدمات الخارجية وتعزيز نموها الاقتصادي؛
 - وزيادة مشاركة القطاع الخاص في عمليات التنمية، مع تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار أيضاً؛
 - وتعزيز تعبئة الموارد المحلية لتحسين الحوكمة والبنية التحتية المالية وتنمية أسواق رأس المال والحيلولة دون هروب رأس المال وزيادة الوعي والثقة لدى المدخرين والمستثمرين المحليين؛
 - وتعزيز التجارة داخل أفريقيا والتجارة الدولية بإزالة القيود وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق؛

- وتعزيز وتسريع جهود التكامل الإقليمي؛
- وتوطيد الحوكمة من حيث تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية والشفافية والمساءلة؛
- وصوغ استراتيجيات وسياسات وطنية أقوى وأوضح، تكفل تنفيذها بفعالية، على أن تقترن بها الالتزامات الضرورية لكل من الحكومات والمانحين.

المراجع

- Arslanalp, S. and P. Henry (2006). "Debt Relief." *NBER Working Paper* 12187, April.
- Aryeetey, E. and C. Udry (2000). "Saving in Sub-Saharan Africa". *CID Working Paper* No. 38, Harvard University.
- Birdsall, N. and J. Williamson (2002). *Delivering on Debt Relief: From IMF Gold to a New Aid Architecture*. Washington, DC: Center for Global Development.
- Bossone, B., Mahajan, S. and F. Zahir (2003). Financial Infrastructure, Group Interests, and Capital Accumulation: Theory, Evidence, and Policy," *IMF Working Paper*, January.
- Dupasquier, C. and P. N. Osakwe (2007a). "Trade Regimes, Liberalization and Macroeconomic Instability in Africa." In J. Senghor and N. Poku (eds.), *Towards Africa's Renewal*. Aldershot, UK: Ashgate Publishing Ltd.
- Dupasquier, C. and P. N. Osakwe (2007b). "Trade Capacity Building in sub-Saharan Africa: Emerging Issues and Challenges." In N. Dinello and E. Aryeetey (eds.), *Testing Global Interdependence: Issues on Trade, Aid, Migration and Development*. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing.
- IMF (2007). "Regional Outlook: Sub-Saharan Africa." *World Economic and Financial Surveys*, April. Washington DC: IMF.
- Krugman, P. (1988). "Financing versus Forgiving a Debt Overhang." *Journal of Development Economics*. Vol. 29, pp. 253-268
- Loayza, N., Schmidt-Hebbel, K., and L. Servén (2000). Saving in Developing Countries: An Overview. *The World Bank Economic Review*, 14, 3, pp. 393-414.
- McCulloch, N., Winters, A., and X. Cirera (2001). *Trade Liberalization and Poverty: A Handbook*. London: Centre for Economic Policy Research.
- OECD (2007a), International Development Statistics (IDS) Online Database.
- OECD (2007b). *2006 Survey on Monitoring the Paris Declaration: Overview of the Results*. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.

Osakwe, P. N. (2007). "Emerging Issues and Concerns of African Countries in the WTO Negotiations on Agriculture and the Doha Round," In J. Morrison and A. Sarris (eds), *WTO Rules for Agriculture Compatible with Development*. Rome: Food and Agriculture Organization.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد 2007 (العولمة من أجل التنمية: الفرص والتحديات، تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثاني عشر، تموز/ يوليه.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (2007) التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2007: تعجيل تنمية أفريقيا عن طريق التنويع، أديس أبابا: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (2006) التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2006: التدفقات الرأس مالية وتنمية الاقتصادات الأفريقية. أديس أبابا: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

الأمم المتحدة (2002) الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

البنك الدولي (2002): *A Case for Aid: Building Consensus for Development Assistance*.

.Washington, DC: World Bank.

البنك الدولي (2003): *Global Development Finance: Striving for Stability in Development Finance*.

.Washington, CD: World Bank

البنك الدولي (2007): *World Development Indicators Online Database*.